

Distr.: Limited
11 April 2002
Arabic
Original: English

الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة



مدريد

٨-١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢



البند ٩ من جدول الأعمال

الإعلان السياسي وخطة العمل الدولية

المتعلقة بالشيخوخة، ٢٠٠٢

تقرير اللجنة الرئيسية

إضافة

مشروع الإعلان السياسي

المقرر: السيدة إيفانا غرولوفا (الجمهورية التشيكية)

١ - وافقت اللجنة الرئيسية، في جلستها الثالثة، المعقودة في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، على إدخال التغييرات التالية على نص مشروع الإعلان السياسي*، وأوصت الجمعية باعتمادها.

٢ - حذفت المادتان ٤ و٤ مكررا؛

٣ - نقحت المادة ٥ على النحو التالي:

”ونؤكد الالتزام بألا ندخر وسعا من أجل تعزيز الديمقراطية، وتوطيد سيادة القانون، وتشجيع المساواة بين الجنسين، فضلا عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بما فيها الحق في التنمية. ونلتزم بالقضاء على جميع أشكال التمييز بما فيه التمييز على أساس السن. ونسلم كذلك بأن الناس ينبغي أن ينعموا، كلما تقدم بهم السن بالهناء والصحة والأمن والمشاركة الفعالة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية لمجتمعهم. وإننا مصممون على تعزيز الاعتراف بكرامة كبار السن والقضاء على جميع أشكال الإهمال وسوء المعاملة والعنف“.

* للاطلاع على نص مشروع الإعلان السياسي، انظر A/CONF.197/3/Add.1 و Add.4.

٤ - نقحت المادة ٦ على النحو التالي:

”يملك العالم المعاصر قدرات صحية وتكنولوجية لم يسبق لها مثيل كما أنه يتيح فرصا خارقة للعادة من أجل: تمكين الرجل والمرأة من بلوغ سن متقدمة في صحة جيدة وتحقيق أكمل درجات الرفاه؛ والسعي إلى تحقيق الإدماج والإشراك الكاملين لكبار السن في المجتمعات؛ وتمكين كبار السن من المساهمة بفعالية أكبر في مجتمعاتهم المحلية وتنمية مجتمعاتهم؛ ولتحسين خدمات الرعاية والدعم باستمرار لكبار السن كلما كانوا محتاجين إليها. ونسلم بأن العمل المتضافر لازم لتحسين فرص الحياة ونوعيتها للرجال والنساء كلما تقدموا في السن وضمان استدامة نظم دعمهم، وبالتالي وضع الأسس اللازمة لبناء مجتمع لجميع الأعمار. فعندما تُحْتَضَن الشيخوخة باعتبارها إنجازا، فإن الاعتماد على المهارات البشرية لفئات كبار السن وخبرتهم ومواردهم يعترف به طبعاً كرسيد في نمو المجتمعات الإنسانية الناضجة والمتكاملة تكاملاً تاماً.“

٥ - تضاف مادة جديدة بعد المادة ٦ ويكون نصها كالتالي:

”٦ مكرراً - وفي الوقت ذاته، لا تزال ثمة عقبات كبيرة أمام البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، فضلاً عن بعض البلدان التي تمر بفترة انتقالية، تحول دون تحقيقها للمزيد من التكامل والمشاركة التامة في الاقتصاد العالمي. وما لم تعم ثمار التنمية الاجتماعية والاقتصادية كل البلدان، فإن أعداداً متزايدة من الناس، لا سيما منهم كبار السن في جميع البلدان بل وفي مناطق بأكملها، ستظل على هامش الاقتصاد العالمي. ولهذا السبب، نقر بأهمية إدراج الشيخوخة في الخطط الإنمائية، وكذا في استراتيجيات القضاء على الفقر وفي الجهود الرامية إلى تحقيق مشاركة جميع البلدان النامية في الاقتصاد العالمي مشاركة كاملة.“

٦ - نقحت المادة ٨ ونصها البديل على النحو التالي:

”نلتزم بإدماج مسألة الشيخوخة بصورة فعلية ضمن الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات الاجتماعية والاقتصادية، مع الاعتراف بأن السياسات المحددة ستختلف وفقاً لأوضاع كل بلد على حدة. ونسلم بضرورة إشاعة منظور جنساني في كل السياسات والبرامج لمراعاة احتياجات وخبرات كبار السن من النساء والرجال.“

٧ - حذفت المادة ٩.

- ٨ - نقحت المادة ١٠ على النحو التالي:
- ”تؤكد أهمية البحث الدولي بشأن الشيخوخة والقضايا المتعلقة بالسن كأداة هامة لرسم السياسات المتعلقة بالشيخوخة، استنادا إلى مؤشرات موثوق بها ومتسقة تضعها هيئات منها المنظمات الإحصائية الوطنية والدولية“.
- ٩ - نقحت المادة ١١ على النحو التالي:
- ”يتطلب تحقيق آمال كبار السن والاحتياجات الاقتصادية للمجتمع أن يكون كبار السن قادرين على المشاركة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية لمجتمعهم. وينبغي إتاحة الفرصة لكبار السن للعمل أطول فترة يرغبون فيها ويقدرون عليها، في مهنة مرضية ومنتجة، وأن يظل بإمكانهم الاستفادة من برامج التعليم والتدريب. وتمكين كبار السن ودعم مشاركتهم الكاملة عنصران أساسيان لتحقيق الشيخوخة النشطة. وبالنسبة لكبار السن، ينبغي توفير الدعم الاجتماعي المستدام والملائم“.
- ١٠ - نقحت المادة ١٢ على النحو التالي:
- ”تؤكد المسؤولية الأساسية للحكومات عن تعزيز وتوفير وضمان فرص الاستفادة من الخدمات الاجتماعية الأساسية، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة لكبار السن. ولهذه الغاية يلزمنا أن نعمل مع السلطات المحلية والمجتمع المدني، بما فيه المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص والمتطوعون والمنظمات التطوعية، وكبار السن أنفسهم والجمعيات العاملة من أجل كبار السن وجمعيات كبار السن، فضلا عن الأسر والمجتمعات المحلية“.
- ١١ - نقحت المادة ١٢ مكررا على النحو التالي:
- ”نسلم بضرورة الوصول تدريجيا إلى الإحقاق التام لحق كل شخص في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية. ونؤكد أن بلوغ أعلى مستوى ممكن من الصحة أهم هدف اجتماعي على نطاق عالمي يتطلب تحقيقه عملا من العديد من القطاعات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى بالإضافة إلى قطاع الصحة. وملتزم بأن نوفر لكبار السن فرصا شاملة ومتساوية للحصول على الرعاية الصحية والخدمات، بما فيها خدمات الصحة البدنية والعقلية، ونذكر أن حاجة السكان المسنين المتزايدة إلى الرعاية والعلاج تستلزم وضع سياسات إضافية، ولا سيما، في مجال الرعاية والمعالجة وتعزيز أنماط الحياة الصحية والبيئات الداعمة.

وسنشجع على استقلالية كبار السن، والتواصل معهم وتمكينهم من المشاركة بالكامل في جميع جوانب المجتمع. ونقر بمساهمتهم في التنمية من خلال دورهم كموفرين للرعاية“.

١٢ - نقحت المادة ١٤ على النحو التالي:

”نسلم بضرورة تعزيز التضامن بين الأجيال، وإقامة شراكات فيما بينها، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة لكل من كبار السن والشباب، ونشجع إقامة علاقات التجاوب بين الأجيال“.

١٣ - نقحت المادة ١٥ ونصها البديل المقترح من المكسيك على النحو التالي:

”تتحمل الحكومات المسؤولية الأولية عن الاضطلاع بدور قيادي بشأن مسائل الشيخوخة وبشأن تنفيذ خطة العمل الدولية المتعلقة بالشيخوخة ٢٠٠٢، غير أنه يلزم التعاون الفعال بين الحكومات الوطنية والمحلية، والوكالات الدولية وكبار السن أنفسهم ومنظماتهم، والقطاعات الأخرى من المجتمع المدني، بما فيها المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وسيتطلب تنفيذ خطة العمل شراكة وإشراك العديد من أصحاب المصلحة: المنظمات المهنية؛ والشركات؛ والعمال والمنظمات العمالية؛ والتعاونيات؛ ومؤسسات البحوث الأكاديمية وغيرها من المؤسسات التعليمية والدينية؛ ووسائط الإعلام“.

١٤ - نقحت المادة ١٦ على النحو التالي:

”نؤكد أهمية الدور الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الإقليمية، في مساعدة الحكومات، بناء على طلبها، في تنفيذ خطة العمل الدولية المتعلقة بالشيخوخة ٢٠٠٢، ومتابعتها ورصدها وطنياً، مع مراعاة الاختلافات في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية القائمة بين البلدان والمناطق“.